الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٠، المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس: السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.4/51/SR.20
30 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/51/13، و A/51/369، و A/51/370، و A/51/371، و A/51/439، و A/51/476، و A/51/495، و A/51/509، و A/51/915-S/1996/235)

١ - السيد العتيبي (الكويت): شدد على أهمية الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) خصوصاً في الرعاية الصحية والتعليم والإغاثة الإنسانية. ورأى ضرورة استمرار هذه الخدمات لكي تستطيع الوكالة أن تؤدي ولايتها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الموضوع. وقال إن جامعة الدول العربية قد رفضت في قرارها ٥٥٨٤ المؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ أية محاولة لتقليل أو وقف خدمات الأنروا في أي مجال من نشاطها، بما في ذلك برامج المعونة الغذائية. كما حذرت الجامعة من استخدام العجز في ميزانية الوكالة ذريعة لتحميل اللاجئين أعباء مالية أياً كان نوعها من أجل تغطية نفقات هذه الخدمات.

٢ - ورغم انقضاء خمس سنوات على توقيع اتفاقات مدريد التي بدأت عملية السلام، فإن إسرائيل تمعن في اتخاذ إجراءات تنتهك أبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ومع أن الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية كانت في إطار عملية السلام، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين لم تتحسن، بل انها أحياناً إزدادت سوءاً. فما زالت إسرائيل تطبق سياستها القديمة في الاعتقال التعسفي، وإغلاق مناطق بأكملها، وحظر التجول وغير ذلك، مما يتنافى مع معايير وممارسات القانون الدولي. والحالة السائدة في الأراضي المحتلة دليل دامغ على أن إسرائيل لم تبذل أي جهد حقيقي لخلق ظروف مواتية تخفف التوتر، أو لاتباع تدابير لبناء الثقة. ولذلك تدهورت قدرة الوكالة على أداء مهامها بالكامل في الأراضي المحتلة، وهذا بدوره يطيل أمد صعوبة أحوال اللاجئين.

٣ - وأبدى تأييد الكويت الكامل لموقف الدول العربية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط الذي وضعه مؤتمر القمة بالقاهرة في حزيران/ يونية ١٩٩٦. فقد أعربت الدول العربية مجدداً في ذلك الاجتماع عن التزامها القاطع بدعم عملية السلام بهدف تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساسه مبدأ "الأرض مقابل السلام" وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة، واحترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفقاً للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ومنذ توقيع إعلان مبادئ الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ساهمت الكويت بمساعدات اقتصادية متنوعة للشعب الفلسطيني يتجاوز مجموعها ٢٥ مليون دولار، كما تواصل تبرعها سنوياً بمبلغ ١,٥ مليون دولار لميزانية الأنروا. وستواصل دعمها المالي للوكالة.

٤ - السيد بن عجم (ماليزيا): أثنى على عمل الأنروا فقال ان الوكالة قد أحيت الآمال منذ إنشائها قرابة ٤٧ عاماً، وانها قدمت مساعدات قيمة إلى ٣٠٣ مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ورأى أن برنامج تطبيق السلام الذي بدأ عام ١٩٩٣ قد مكّن الوكالة من وضع هياكل أساسية وإتاحة فرص العمل، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بوجه عام.

٥ - وتؤمن ماليزيا بأن نقل مقر الأنروا من فيينا إلى قطاع غزة خطوة إيجابية جاءت في حينها، وتساعد الوكالة على تحسين التنسيق بين أنشطتها وأنشطة السلطة الفلسطينية، بحيث يمكن مستقبلاً نقل هذه الأنشطة نهائياً إلى السلطة الفلسطينية عندما يكون ذلك مناسباً وعملياً. والمأمول أن يزداد تعزيز علاقات العمل بين الأنروا والسلطة الفلسطينية، وأن يتخذ هذا طابع المؤسسات. وماليزيا تلاحظ بقلق ما فرضته السلطات الإسرائيلية من عقبات على تحركات الموظفين الفلسطينيين العاملين بالأنروا، لأن هذا وخيم العواقب على أداء واجباتهم كما جاء في تقرير المفوض العام للأنروا. والمؤسف في رأي ماليزيا أن تتذرع السلطات الإسرائيلية بمشاغل الأمن، فقد منعت الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ١١ مرة خلال السنة الماضية. وهذه الإجراءات لا تخدم النشاط الاقتصادي لهذه المناطق، كما أنها تزيد البطالة والحالة الاقتصادية سوءاً.

٦ - وتشاطر ماليزيا المفوض العام للأنروا في إعرابه عن القلق حول الحالة المالية للوكالة، فهي قد تضطر إلى إعلان إفلاسها أو وقف بعض برامجها الأساسية تماماً، ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة. ولا يتفق أي من هذين الحلين مع مصالح الشعب الفلسطيني وعملية السلام. وأبدى أمل ماليزيا في أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً أكبر لزيادة مساهماته في ميزانية الأنروا. وهي ستواصل من ناحيتها تبرعها للوكالة في حدود إمكانياتها.

٧ - وقد رحبت ماليزيا بالاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في وقت إبرامه في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، لأنه خطوة هامة نحو تحقيق سلام دائم وعادل لمشكلة الفلسطينيين. ومما يثبط الهمة أن نرى عملية السلام وقد اتخذت مساراً جديداً لها منذ انتخاب الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فالسلطات الإسرائيلية المنتخبة مؤخراً ترفض احترام الاتفاقات التي وقعتها حكومة إسرائيل السابقة مع السلطة الفلسطينية، كما أن قرار رئيس الوزراء نتنياهو باستبعاد أية فرصة لتسوية مسألة القدس أو إيجاد حل وسط بصدد الدولة الفلسطينية، وعدم الوفاء بمبدأ "الأرض مقابل السلام" هي كلها خطر على عملية السلام. كما أن قرار الحكومة الإسرائيلية الذي يأذن بتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية وفتح نفق قرب المسجد الأقصى، تعتبر أيضاً جزءاً من هذه العملية. وتحث ماليزيا حكومة إسرائيل على احترام كافة الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، والامتناع عن خلق ظروف جديدة على الأرض تسئ إلى عملية السلام، وعدم فرض شروط جديدة لاستئناف المفاوضات.

٨ - السيد سنتابوترا (تايلند): رأى أن عملية السلام قد تقدمت بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط منذ وضع إعلان مبادئ الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وبعد ٢٦ سنة من القطيعة، بدأت عملية التفاوض واتخذت بداية راسخة لإيجاد حل دائم للصراع. وقد أدت المرحلة الأولى من المفاوضات إلى إنشاء الحكم الذاتي الفلسطيني في أيار/ مايو ١٩٩٤ في قطاع غزة وأريحا. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ اكتملت المرحلة الثانية بتوقيع الاتفاق المؤقت بين إسرائيل وفلسطين حول الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعروف باتفاق طابا. على أن المرحلة النهائية الحاسمة التي بدأت في أيار/ مايو ١٩٩٦ بشأن التفاوض حول الوضع الدائم للقدس، وحالة اللاجئين العرب، والمستوطنات الإسرائيلية، وترتيبات الأمن، ما زالت كلها تحتاج إلى تنفيذ كامل.

٩ - وأشار إلى أن عملية السلام قد تباطأت بفعل بعض النكسات. بيد أن جميع الأطراف المعنية قد أظهرت تصميماً راسخاً على التغلب عليها. وكان اجتماع القمة الأخير في واشنطون العاصمة، والمفاوضات التي دارت في العريش وأماكن أخرى بالشرق الأوسط، محاولات لاستعادة زخم عملية السلام. وتايلند شديدة الإيمان بأنه لا سبيل إلى تحقيق حل دائم إلا بالطرق السلمية وبالاحترام الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى جميع الأطراف المختصة احترام الالتزامات المبينة في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣.

١٠ - ومضى قائلاً انه منذ اندلاع الصراع فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين ديارهم وتشردوا، واضطروا إلى اللجوء إلى أماكن مختلفة منها المناطق المحتلة وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى بلدان مثل الأردن وسوريا ولبنان والسودان والجماهيرية العربية الليبية وتونس. وقد كانت صعوبة حالة هؤلاء اللاجئين والحاجة الماسة إلى مساعدتهم سببين في إنشاء الأنروا عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين، قامت الوكالة بعمل مشكور، فقد استطاعت الوكالة بفضل دعمها بالتبرعات تقديم خدمات الصحة والتعليم والمساعدة الإنسانية وخدمات أخرى للاجئين الفلسطينيين. وقد تزايدت خدمات الوكالة تعقيداً وصعوبة مع الزمن. بيد أنه حتى في هذا الوقت الذي تواجه فيه الأنروا صعوبات شديدة بسبب ضغوط الميزانية وإغلاق السلطات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة عدة مرات، ظلت الوكالة تقدم مساعداتها للاجئين كما جاء في تقرير المفوض العام إلى اللجنة الرابعة. وقد مددّت الجمعية العامة بقرارها ٢٨/٥٠ ألف ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/ يونية ١٩٩٩. وعلى الدول الأعضاء تزويدها بالموارد المالية اللازمة لإداء عملها بفعالية. وقد أفسحت تايلند نفسها المجال طيلة أكثر من عشرين عاماً لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين الوافدين من حدودها الشرقية والغربية. لذلك فهي تتفهم تماماً المهمة الضخمة المعقدة للأنروا. وقد ساهمت تايلند دائماً منذ سنة ١٩٦٠ بتبرعات إلى ميزانية الوكالة، وهي تأمل أن تؤدي عملية التفاوض إلى سلام عادل ودائم في المنطقة في القريب العاجل.

١١ - السيد دودش (تونس): أدان قرار حكومة إسرائيل بعدم التقيد الكامل باتفاقاتها مع ممثلي الشعب الفلسطيني خلال عملية السلام. ورأى أن موقف السلطات الإسرائيلية له أثر عميق في قدرة الأنروا على

تنفيذ عملياتها وتأدية ولايتها. فقد ازدادت مشاكل اللاجئين الفلسطينيين تعقيداً وإلحاحاً نتيجة سياسة إسرائيل. وفي نفس الوقت إزدادت كثيراً مشـّاق الوكالة نتيجة لهذه السياسة، خصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورأى أن الوكالة تحتاج جواً مواتياً يهيئ الظروف الأساسية اللازمة للسلام ويساعدها على تنفيذ أنشطتها وتقديم خدماتها إلى اللاجئين. ومن مسؤولية سلطات إسرائيل إتاحة واستمرار هذا الجو. وإذا أريد لحالة اللاجئين أن تتحسن، على حكومة إسرائيل الجديدة إبداء حسن نيتها باتباع إجراءات محددة تظهر استعدادها للتقيد باتفاقات السلام. وبدون اتباع هذه التدابير بأسرع ما يمكن، قد تزداد الحالة سوءاً وتفلت فرصة نادرة لإقامة السلام. وللوكالة دور حاسم في تحسين حالة اللاجئين، فمن المؤكد إذا تحسن وضعهم أن يقوى دعمهم لعملية السلام.

١٢ - وجدير بالملاحظة في رأيه أن الوكالة رغم ما شهدته في العام الماضي من قسوة الظروف التي صاحبت أداء عملها ومنها ندرة الموارد، فانها استمرت في جهودها الفائقة لتلبية الحاجات اليومية للاجئين. وهذه المهمة الضخمة تستحق امتناناً ومساعدة من الجميع. وفي نفس الوقت يستمر تصاعد أعداد اللاجئين. وهو يرى أن تدهور العجز في ميزانية الوكالة في السنوات الأخيرة قد يؤثر بشكل خطير على تنفيذ عدد من المشاريع، لا سيما ما يتعلق منها بالرعاية الصحية والتعليم. ومن واجب المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لحل الصعوبات المالية الكبيرة للوكالة بأسرع ما يمكن وهو يود في هذا الصدد تسليط الضوء على العمل الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، فقد نظم عدة اجتماعات مع البلدان المانحة للحصول على تأييدها في وقت صعب للوكالة. وختاماً قال ان تونس تعيد تأكيد مساندتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتكرر إعرابها عن استعدادها للمشاركة في كافة الأنشطة والاجتماعات المتعددة الأطراف التي تقام لهذا الهدف.

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (الفقرة ١٦ من الفصل السابع من الوثيقة A/51/23 (الجزء الرابع)).

١٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى التصويت على مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٦ من الفصل السابع من الوثيقة A/51/23 (الجزء الرابع).

١٤ - جرى تصويت مسجل كانت نتيجته كما يلي:

المؤيدون: الأرجنتين، الأردن، استراليا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية-الاسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بوتسوانا، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، شيلي، الصين، عـُمان، غانا، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، نيكارغوا، هايتي، الهند، هندوراس.

المعارضون: بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا.

الممتنعون: أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٥ - تم اعتماد مشروع القرار بأغلبية ٦٢ صوتاً ضد صوتين وامتناع ٣٩ دولة عن التصويت.*

١٦ - السيد هولوهان (ايرلندا): أوضح طبيعة تصويت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي فقال انها تؤيد عمل الوكالات المتخصصة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنسانية والتعليمية والتقنية. ومع ذلك يؤمن الاتحاد الأوروبي بضرورة الاحترام الدقيق لدساتير هذه الوكالات، ولذلك امتنع عن التصويت على مشروع القرار المعني بالمسألة.

١٧ - وأشار إلى البند ٨٩ من جدول الأعمال فأوضح أن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي صوتت ضد مشروع القرار المتعلق بالمصالح الأجنبية الاقتصادية المقدم في نطاق ذلك البند، اعتقاداً منها ان التعديلات التي اقترحتها عليه كانت ستجعله أكثر توازناً. ورغم المشاورات التي جرت في مرحلة مبكرة مع اللجنة الخاصة، ما زالت الصيغة النهائية لمشروع القرار غير مرضية. ويطلب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى من اللجنة الخاصة أن تكون أكثر مراعاة لملاحظاته عند صياغة أي قرار في عام ١٩٩٧.

١٨ - أما عن مشروع المقرر المتعلق بالأنشطة العسكرية المقدم في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، فقال ان الاتحاد يعرب مجدداً اعتراضاته على ذلك الاقتراح. وقد سبق أن ذكر مراراً قبل ذلك بأن المسألة المشار إليها في مشروع المقرر لم تكن مدرجة في بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة الرابعة؛ لذلك شعرت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بأنها مضطرة للتصويت ضد مشروع المقرر.

* بعد ذلك أعلنت وفود أريتريا والإمارات العربية المتحدة وبابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاصو وبيرو والجزائر وزامبيا وسانت لوسيا وسيراليون وكولومبيا ونيوزيلندا أنها كانت تنوي التصويت لصالح مشروع القرار؛ بينما أعلنت بعد ذلك وفود الاتحاد الروسي وأذربيجان وبلجيكا وسلوفاكيا وكازاخستان أنها امتنعت عن التصويت قصداً.

١٩ - الرئيس: قال إن اللجنة ستكون بذلك قد انتهت من نظرها في البند ٩٠ من جدول الأعمال.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(A/C.4/51/L.11، و A/51/23، (الجزء السادس)، الفقرة ١٧ من الفصل العاشر)

مسائل أقاليم أنغيلا وبرمودا وبيتكيرن وتوكيلاو وجزر تيركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وسانت هيلانة وغوام ومونتسيرات

٢٠ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في الوثيقة A/C.4/51/L.11 التي تحمل التعديلات التي اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إدخالها على مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٧ من الفصل العاشر من تقرير اللجنة الخاصة. وقال ان الرئيس قام بمساعدة من مكتب اللجنة بمشاورات غير رسمية بين مقدمي التعديلات واللجنة الخاصة، محاولاً إيجاد حل وسط حول التعديلات المقترحة. وقد تعذر حل جميع الخلافات؛ بيد أن الطرفين أبديا بوادر مرونة واستعداد للتعاون، واستطاعا الاتفاق على ٧ من ٢٥ تعديلاً مقترحاً. كما قام مقدمو التعديلات بدورهم بسحب تعديلين.

٢١ - السيد آركرايت (المملكة المتحدة): أعرب عن تقديره لتعاون الرئيس الفعال خلال عملية التشاور التي ساعدت في قبول بعض التعديلات. وهو يفضل مواصلة التفاوض للاتفاق في مجالات أخرى. وتود المملكة المتحدة لذلك أن تقدم مشروع قرار إلى اللجنة لكي تنظر فيه، بهدف تأجيل معاودة النظر في القضية من أجل إعطاء الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة وقتاً كافياً يساعدها على زيادة التفاهم. وقال ان نص مشروع القرار كما يلي: إن الجمعية العامة، تقرر بناء على توصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أن تؤجل حتى آذار/ مارس ١٩٩٧ نظرها في مسائل أقاليم أنغيلا وبرمودا وبيتكيرن وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وسانت هيلانة وغوام ومونتسيرات. وقد استُبعدت توكيلاو لأن اللجنة اتخذت مشروع قرار في مسألتها بتوافق الآراء.

٢٢ - السيد جونا (سيراليون): أيد مشروع القرار الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة.

٢٣ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده أشار طيلة سنوات كثيرة مع المملكة المتحدة بوصفهما الدولتين القائمتين بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المشار إليها في مشروع القرار الذي قدمته اللجنة الخاصة الأربع عشرينية، إلى عميق قلق بلده واستيائه من عمل اللجنة. وفي عام ١٩٧١ انسحبت هاتان الدولتان من عضوية اللجنة الخاصة لأنهما رأتا أن عملها عقيم. وفي ١٩٩٢ قررتا أن سياسة وممارسات اللجنة الخاصة لم تتغير، فأعلنتا عدم الاشتراك في مناقشاتها أكثر من ذلك. ومنذ ذلك الحين ظلتا تشككان في تقرير اللجنة الخاصة وتحاولان تعديله، عاماً تلو الآخر. ورغم قلة التقدم ظلت الخلافات الأساسية قائمة. وهو يرى أن هذا الوضع لا يخدم أهداف المنظمة أو أعضائها أو الأقاليم المعنية أو سكانها. بل انه يعتقد أنه يرجع إلى حد كبير إلى مخلفات الحرب الباردة التي اتسمت بالقضايا المذهبية والمجابهات.

٢٤ - ووفد الولايات المتحدة غير راض عن حالة الأمور الراهنة. وهو يؤمن بأن كثيراً من أعضاء اللجنة يرون نفس الرأي، وأن أعضاء اللجنة الخاصة يودون أيضاً إنهاء المأزق الحالي. ولذلك يسعده أن يلاحظ أن الرئيس قد بادر لأول مرة في عام ١٩٩٦ بالجمع بين الأطراف المعنية بهدف إيجاد حوار حول المسائل التي ظلت بلا حل. وأسفرت هذه الاجتماعات عن زيادة التفاهم المتبادل وتسوية بعض المشاكل المعلقة. وقد أدخلت اللجنة الخاصة بعض التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تقريرها. كما سحبت الدولتان القائمتان بالإدارة بدورهما بعض التعديلات المقترحة وقبلتا مشروع نص قرار اللجنة الخاصة. وأهم من ذلك كله أن العملية قد أظهرت إخلاصاً وثقة من الطرفين.

٢٥ - وقد اقترح وفده في آخر اجتماع غير رسمي بين الدولتين القائمتين بالإدارة واللجنة الخاصة ألا تتخذ اللجنة الرابعة أية قرارات في المسألة عام ١٩٩٦ لكي يتسنى حل الخلافات الباقية بشكل مرضٍ يساعد اللجنة على الخروج بحل أكثر مدعاة للرضى ويقوم على تقوية الالتزامات والتعاون من جانب الدولتين القائمتين بالإدارة. وكثير من أعضاء اللجنة الخاصة، وربما معظمهم، لا يريدون أن يقطعوا فجأة العمل الذي بدأه الرئيس بإجراء تصويت في الدورة الحالية. ووفد الولايات المتحدة مستعد لمواصلة التفاوض، وهو واثق من نجاح المفاوضات في العام المقبل. لذلك يحث اللجنة على عدم إغلاق الباب أمام إمكانية تحقيق حل طويل الأجل.

٢٦ - السيد ساماناً (بابوا غينيا الجديدة): تحدث بوصفه رئيساً للجنة الخاصة بالإنابة فأعرب عن اعتراضه على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة، لأنه لا يتفق مع توافق آراء اللجنة الخاصة. وقد كان الرئيس قد أجرى خلال دورة اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٦ محادثات مع الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة وفرنسا وسفير الولايات المتحدة المعنيين بالمسألة، وأكد لهم استعداده لإجراء مشاورات حول أية مسألة

تتعلق بإنهاء الاستعمار. ومعروف جيداً أن الدول القائمة بالإدارة باستثناء نيوزيلندا ما زالت تتجاهل عمل اللجنة الخاصة وترفض الاشتراك رسمياً في اجتماعاتها.

٢٧ - وأشار إلى أنه بعد مرور خمسة شهور على إعداد اللجنة الخاصة مشاريع القرارات المقدمة حالياً إلى اللجنة الرابعة للنظر فيها، قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ٢٥ تعديلاً، وأصرتا على أن من واجب اللجنة الخاصة أن توافق عليها جميعاً، وإلا فسوف تطلبان التصويت على كل تعديل. وهذا الموقف يثير قضايا خطيرة حول الممارسة الواجب اتباعها عند النظر في قضية أساسية جداً مثل قضية إنهاء الاستعمار. وليس معقولاً أن ننتظر من اللجنة الخاصة سحب قرارتها التي أعدتها بنفسها وأن تقبل تعديلات تقلل بحكم طبيعتها من قيمة الاتفاقات الأساسية التي بلغتها، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق وتطلعات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يعتبر المجتمع الدولي، نفسه ملتزماً أخلاقياً وقانونياً بالإبلاغ عنها. وأي تأجيل في العمل قد يثير عواقب خطيرة لمصالح وشعوب هذه الأقاليم.

٢٨ - كما أن بعض الدول الأعضاء القائمة بالإدارة شككت في عمل اللجنة الخاصة في الجلسة الأخيرة من حيث التقارير التي أصدرها مكتب خدمات الإشراف الداخلي حول فائدة الحلقات الدراسية التي ترعاها الأمم المتحدة عموماً واللجنة الخاصة بالذات. وحدث نفس الشئ في اللجنة السادسة أيضاً. وإزاء ذلك يود باعتباره رئيساً للجنة الخاصة بالوكالة أن يبدي عميق جزعه لأن بعض الدول القائمة بالإدارة تبذل كل ما في وسعها لتقويض عمل اللجنة في نفس الوقت الذي تحث فيه اللجنة على التعاون.

٢٩ - ووجه نظر اللجنة إلى ضرورة حماية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإلى ضرورة استمرار ولاية اللجنة الخاصة والأمم المتحدة بأسرها، وحذر من أن التسويف لا يؤدي إلا إلى الثقة بمسائل تتعلق بقطاعات خاصة من الأمم المتحدة أثير موضوعها في بعض المحافل الأخرى للمنظمة، بينما يقوض الولاية الموكولة إلى اللجنة الخاصة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. ورأى أن مشاريع القرارات المطروحة على اللجنة الخاصة والتعديلات التي قبلتها اللجنة تعبر عن توافق آرائها، في حين أن الإجراءات الأخرى المقترحة ليست كذلك.

٣٠ - السيد لارين (شيلي): قال إن بلده يؤيد مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة بشرط أن تكون هناك فائدة من عملية المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة الخاصة مع الدول القائمة بالإدارة. ورأى أن الوقت المخصص للمشاورات كان كافياً ويُلزم كلا الطرفين بأن يبذلا قصارى جهودهما لإيجاد حلول ونقاط يمكن الاتفاق عليها. وبهذا ستكون للجنة الفرعية المعنية بالإقاليم الصغيرة وللجنة الخاصة فكرة أوضح عن المسألة في اجتماعاتها عام ١٩٩٧. وتدعو شيلي جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار هذا.

٣١ - السيد تششيرباك (الاتحاد الروسي): قال ان بلده مثل سائر أعضاء اللجنة الخاصة يؤيد اقتراح المملكة المتحدة، لأنه يسهل إجراء مشاورات أخرى مع الدول القائمة بالإدارة لتعديل مشروع قرار اللجنة

الخاصة الذي لا يتسم بالكمال إطلاقاً. لذلك يمكن تماماً حماية المصالح الأساسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع تمكين اللجنة الخاصة من تأدية ولايتها. وهو يرى أن التأجيل المقترح لا يؤثر في عمل اللجنة الخاصة بأي حال.

٣٢ - الآنسة فارغاس (كولومبيا): أبدت تقديرها لجهود الرئيس في سبيل إيجاد توافق الآراء، واعترفت بأن الأطراف أظهرت روحاً من التعاون والمرونة رغم تعذر الاتفاق بينها. ورأت أن الصراع على إنهاء الاستعمار من بين الأهداف الأساسية لحركة بلدان عدم الانحياز منذ تأسيسها، وهو صراع كان دائماً سمة عمل الحركة منذ قيامها حتى اليوم، وان كثيراً من أعضائها الحاليين قد انضموا إليها عقب نيلهم الاستقلال. ومن التغيرات الكبرى التي طرأت على الأمم المتحدة زيادة عدد أعضائها نتيجة إنهاء الاستعمار. لكن هذا لا يعني أن العملية قد اكتملت.

٣٣ - وذكرت أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أكدوا من جديد في مؤتمر قرطاجنة المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها واستقلالها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بغض النظر عن حجم الإقليم المعني وموقعه الجغرافي وتعداد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة. كما أكدوا من جديد التزامهم بالقضاء الكامل على الاستعمار بأسرع ما يمكن، وأيدوا ضرورة فعالية تنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ورأت تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عملاً بخطة عمل الجمعية العامة وقراراتها، وبميثاق الأمم المتحدة. كما أن وزراء خارجية بلدان الحركة قد أشاروا في اجتماعهم في أيلول/ سبتمبر بمدينة نيويورك إلى أن أهداف إنهاء الاستعمار ما زالت غير مستوفاة، ومن ثم جددوا مناشدتهم للمجتمع الدولي بأن يحمي مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال سعيها لتقرير مصيرها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). كما دعوا إلى إنشاء جهاز فعال للتنسيق بين الدول القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة، من أجل النهوض بالمساعدات الإنمائية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وحثّوا على اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ خطة العمل، بهدف تحقيق القضاء على الاستعمار مع إنتهاء هذا القرن. وبناء على ما تقدم من أسباب، ونظراً لأنها تشاطر ممثل بابوا غينيا الجديدة رأيه، لم تؤيد كولومبيا التعديلات التي اقترحتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٤ - السيد نونييز موسكويرا (كوبا): قال إن مستقبل أنشطة الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار يمكن البت فيها خلال الاجتماع الحالي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). وأشار إلى أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والرأي العام العالمي بأسره ينتظرون نتائج التصويت المقرر إجراؤه. والمعلومات التي قدمها الرئيس تبين بدقة مقدار تطور الوضع. وقد قبلت اللجنة الخاصة الأربع عشرينية في مفاوضاتها الأخيرة عدة تعديلات اقترحتها الدول القائمة بالإدارة، ولكن هذه الدول عادت

فقدمت بعد ذلك طلبات جديدة منها عدم التصويت على مشروع القرار الخاص بالأقاليم الصغيرة الذي أوصت به اللجنة الخاصة.

٣٥ - وقال إن تقرير الرئيس قد سها عن ذكر أن وفدي المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد أشارا خلال الاجتماع الأول للجنة الخاصة الذي عقده الرئيس إلى أن الاجتماع كان غير رسمي، لسبب بسيط هو عدم اشتراكهما في اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، وعدم استعدادهما للتعاون معها. وهو يرى أن أي تأخير في اعتماد تقرير اللجنة الخاصة يؤثر في عمل اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة التي ستنعقد في شباط/ فبراير ١٩٩٧. كما يرى أن الهدف من هذا الاقتراح كان بالتحديد عرقلة عمل اللجنة الفرعية. كما أن تأخير اعتماد مشروع القرار يضعف اقتراح بلدان حركة عدم الانحياز بأن تشمل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ برنامجاً لإنهاء الاستعمار. ومن الصعب الثقة باستعداد الدول القائمة بالإدارة للتعاون مع اللجنة الخاصة في ضوء البيانات الأخيرة الصادرة من عدة ممثلين في اللجنة الخامسة بأن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد انقضى عهدها، وأن الدول القائمة بالإدارة نفسها لا تقدم الموارد اللازمة لعمل اللجنة إلا كارهة.

٣٦ - وقال إن اللجنة الرابعة تستمع سنوياً إلى عدد كبير من الالتماسات الآتية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تناشد اللجنة عدم التخلي عنها وعدم الاستسلام للضغوط، واستكمال عمل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وبينما أعلن قادة بلدان الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز استعدادهم للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار والقضاء الكامل على الاستعمار في موعد غايته عام ألفين وأكدوا مجدداً دعمهم لحق الشعوب في تقرير مصيرها، إقترحت الدول القائمة بالإدارة تأجيل عملية إنهاء الاستعمار واستبعاد الفقرة التي تشير إلى حق تقرير المصير، والفقرة التي تتناول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، من مشروع القرار الذي أعدته اللجنة الخاصة.

٣٧ - ومن غير المعقول في رأيه أن تظل بعد انتهاء فترة الحرب الباردة دول تنكر حق تقرير المصير على شعوب ١٧ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي. وقد ذكرت بعض الوفود أن من الأفضل تأجيل النظر في هذا البند حتى تتمكن الدول القائمة بالإدارة من التعاون مع اللجنة الخاصة. بيد أن هذه البلدان لم تؤيد أي قرار مطروح في هذا البند، مما يجعل من الصعب الاعتقاد باستعدادها للتعاون. وقال إن كوبا سوف تصوت ضد اقتراح تأجيل القرار تمشياً مع موقف اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار وحركة بلدان عدم الانحياز.

٣٨ - السيد الصمدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بوصفه عضواً في اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار يؤيد بيان الرئيس بالإنابة. وهو يرى أن الدول القائمة بالإدارة تقترح تأجيل النظر في مسألة الأقاليم الصغيرة دون أن تطرح أية ضمانات بأنها سوف تتعاون مع اللجنة في دورتها المقبلة. وهذا ليس في صالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولذلك سوف يصوت وفده ضد هذا الاقتراح.

٣٩ - السيد روجاس (فنزويلا): قال إن وفده يود مثل وفود الاتحاد الروسي وسيراليون وشيلي أن يُترك الباب مفتوحاً للحوار لكي يمكن التوصل إلى توافق آراء حول المسألة. وهو يؤمن بأن فترة الشهور الأربعة التي طلبتها المملكة المتحدة لهذا الغرض معقولة، لذلك يؤيد الاقتراح.

٤٠ - السيد دوميتريو (رومانيا): تحدث بالنيابة عن جمهورية مولدوفا فقال ان توافق الآراء حول المسألة إنجاز كبير للجنة، وحيث انه يؤمن بقوة الحوار والتفاوض والصبر، فسوف يصوت مؤيداً تأجيل النظر في البند.

٤١ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن اللجنة الخاصة حاولت التعاون مع الدول القائمة بالإدارة وقبلت عدة تعديلات. على أنه إذا جرى تعديل النظر في البند فسوف يستحيل تحقيق الهدف من إنهاء الاستعمار مع انتهاء هذا القرن. لذلك فهو سيصوت معارضاً مشروع القرار.

٤٢ - السيد هولوهان (إيرلندا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال انه يؤيد تأجيل النظر في البند حتى آذار/ مارس ١٩٩٧. وقد حدثت عمليات تصويت، وخلافات، وتبادل الاتهامات أكثر من اللازم في داخل اللجنة، ولن تنحل مشاكل إنهاء الاستعمار إلا بالمواجهة. لذلك ضروري البقاء على المنجزات السابقة وترك الباب مفتوحاً أمام فرص الاتفاق بين الأطراف المعنية بواسطة التفاوض.

٤٣ - السيد هي يافئي (الصين): أيد تماماً بيانات رئيس اللجنة الخاصة الأربع عشرينية بالإنابة وممثلي إيران وكوبا وكولوممبيا وبلدان أخرى، وعارض أي تأجيل للنظر في البند، فهذا يخالف مصالح ورغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما أنه يشل عمل لجنة إنهاء الاستعمار. ورغم تأييد الصين لعملية التشاور، فانها لا تملك الموافقة على استخدام المشاورات ذريعة لشل عمل اللجنة الخاصة.

٤٤ - ليغووو (اندونيسيا): أيد بيان رئيس اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار بالوكالة. ورغم رغبته في أن يرى المشاورات مستمرة مع الدول القائمة بالإدارة فإنه يعارض تأجيل البت في المسألة لأنه لا يخدم مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٥ - السيد أكبر الدين (الهند): قال إن وفده يعارض تأجيل التصويت على مشروع القرار. فهو خطر على حماية حقوق تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعلى احترام رغبات الجمعية العامة التي صوتت عام ١٩٩٥ ضد جميع التعديلات المقترحة. ووفده يؤيد المشاورات، ولكن ليس على حساب تأجيل النظر في البند المتعلق بإنهاء الاستعمار. وواضح أن الدول القائمة بالإدارة تلجأ إلى طرق إجرائية لكي تقوض قضايا المضمون. ونفس الجهات التي تدعو إلى الكفاءة وضرورة ضغط التكاليف هي نفسها التي تقترح الآن أموراً إجرائية تطيل عملية اتخاذ القرارات، وتطلب زيادة اجتماعات اللجنة. وقال إن الهند مثل

الدول الأخرى الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لا تقبل تكتيكات التأخير هذه، وتدعو جميع الوفود إلى التصويت ضد اقتراح التأجيل.

٤٦ - السيد جونا (سيراليون): قال إن سيراليون عضو عامل باللجنة الخاصة منذ إنشائها. وهي لا تقبل أي محاولة لتخريب عملها. لكن وفده لا يتفق مع ما بدر من تفسير لطلب التأجيل. ومع أن سيراليون عضو مخلص في حركة عدم الانحياز فانها لا تشارك الدول الأخرى رأيها في أن إثارة مسألة إجرائية محاولة لتقويض المبادئ الأساسية لإنهاء الاستعمار.

٤٧ - السيد فيرنو هوولتر (النرويج): قال إن وفده رغم تأييده لأهداف ومبادئ مشروع القرار، فإنه يدرك جيداً بالمثل الفائدة التي تعود على الجميع من توافق الآراء حول هذه القضية الهامة. ويشعر وفده بإمكانية تحقيق هذا التوافق في الآراء خلال الدورة الحالية إذا أجريت مشاورات أخرى. لذلك فإن النرويج تؤيد اقتراح تأجيل التصويت.

٤٨ - السيد حنيف (باكستان): قال إن وفده لا يستطيع تأييد اقتراح تأجيل النظر في مشروع القرار. وتوافق الآراء هدف حميد لا يمكن بلوغه إلا خطوة فخطوة. وعلى اللجنة الخاصة أن تؤكد الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وأن تعيد تأكيد استعدادها لمواصلة المفاوضات على الجوانب الأخرى.

٤٩ - بعد مناقشة إجرائية شارك فيها السيد سامان (بابوا غينيا الجديدة) والسيد آركرايت (المملكة المتحدة) والسيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية)، قال الرئيس إن ممثل المملكة المتحدة يستطيع إعادة صياغة إقتراحه بحيث يصبح اقتراحاً بفض المناقشة عملاً بالمادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٥٠ - السيد آركرايت (المملكة المتحدة): قال إنه يقترح فض المناقشة حول البند حتى آذار/ مارس ١٩٩٧.

٥١ - السيد جونا (سيراليون) والسيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالا إنهما يؤيدان الاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة، بينما قال السيد نونييز ماسكويرا (كوبا) والسيد هي (الصين) إنهما يعارضان الاقتراح.

٥٢ - جرى التصويت على الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة، وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، اكوادور، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، توغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سيراليون، شيلي، فرنسا، فنزويلا، قبرص، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات-المتحدة)، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون: أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، أنغولا، إيران (جمهورية-الاسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، بوركينا فاصو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب افريقيا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت لوسيا، سنغافورة، السودان، سورينام، الصين، غانا، غرينادا، غيانا، الفلبين، فييت نام، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، ماليزيا، موزامبيق، نيجيريا، هايتي، الهند.

الممتنعون: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أوروغواي، البرازيل، بنما، بوروندي، بوليفيا، تونس، جزر مارشال، جمهورية كوريا، السلفادور، غواتيمالا، فيجي، كازاخستان، كمبوديا، كوستاريكا، مالطة، مصر، المكسيك، نيكاراغوا، نيوزيلندا.

٥٣ - قررت اللجنة بأغلبية ٦٢ صوتاً ضد ٤٦ صوتاً وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت فض المناقشة حول مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي باستثناء توكيلاو، حتى عام ١٩٩٧.

٥٤ - الآنسة خان-كمنغز (ترينيداد وتوباغو): تحدثت بوصفها عضواً باللجنة الخاصة ورئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، فقالت إنها صوّتت تمشياً مع رأي رئيس اللجنة الخاصة بعدم تأجيل النظر في مشروع القرار المقدم من اللجنة. وقد خاب أملها لعدم إمكانية حل المسألة في اللجنة الخاصة ذاتها، ولضرورة إحالة المسألة إلى اللجنة الرابعة. بيد أن ما يشجعها هو أن الدول القائمة بالإدارة هي التي بادرت بالمشاورات غير الرسمية. ورأت من واجب أعضاء اللجنة أن يواصلوا العمل في سبيل حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، وألا يفقدوا الزخم المتولد. فلا يمكن تحقيق التقدم السياسي لهذه الشعوب إلا بمشاركة فعالة من كل من يهمهم الأمر.

٥٥ - السيد بون (فيجي): أبدى أسفه لعدم وجود مجال مشترك للاتفاق بين الطرفين إلى حد استحالة اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وهو يرى أن المشاورات الرسمية التي تأخرت أكثر من اللازم قد ضاعت فرصتها وتحولت إلى حوار بين الطرشان، لأن الدول القائمة بالإدارة أبدت قليلاً من العزم السياسي

أو الاستعداد للتوصل إلى حل وسط حول بعض القضايا الحاسمة. كما رفض بعض أعضاء اللجنة الخاصة بدورهم الاستسلام، وصمموا على إبقاء الوضع الراهن.

٥٦ - وأشار إلى ما تتركه معاناة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من عواقب لعبة شد الحبل بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، وهي حالة تستدعي التخلي عن المناقشات العقيمة ووضعها في المرتبة الثانية بعد مستقبل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتناشد فيجي رسمياً الدول القائمة بالإدارة أن تعود إلى اللجنة الخاصة وأن تشارك تماماً في مناقشاتها وتتعاون معها. فلا يمكن فتح الطريق المسدود إذا ظل الطرفان يمارسان لعبة المزايدة. والواجب أن نتذكر أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي الموضوع الأول في المناقشات والمداولات والمشاورات. لذلك امتنعت فيجي عن التصويت على اقتراح تأجيل النظر في البند.

٥٧ - السيد ألفاريز (أوروغواي): قال إن أوروغواي كانت متضاربة المشاعر عندما امتنعت عن التصويت، لأنها كثيراً ما دعت إلى مشاورات بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة. وتشعر أوروغواي بأن المفاوضات التي ستجري حتى آذار/ مارس ١٩٩٧ يجب أن تختص بكيفية تحقيق هدف القضاء على الاستعمار قبل عام ألفين، وليس بمجرد الخروج بنص قرار يمكن الاتفاق عليه بتوافق الآراء. وهو يأمل أن يكون هذا بداية عملية تعاون بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة حول مضمون المسألة بحيث يمكن الخروج بحلول تلبي تطلعات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٨ - السيد مارسيكو (الأرجنتين): أشار إلى عمليات التصويت على البنود ٨٩ و ٩٠ و ١٩ من جدول الأعمال فقال إن وفده يقدر جهود اللجنة الخاصة لتكييف عملها وتصريحاتها مع الوضع الدولي الجديد. كما يكرر وفده أهمية التنفيذ الكامل والمتكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، والتقيد بالمبادئ الواردة فيه حول تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول.

٥٩ - أما عن مشروع القرار المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، يعترض وفده على الإدانة العشوائية لأنشطة المصالح الأجنبية، فهو يرى أن الاستثمارات الأجنبية لها جوانب إيجابية في التنمية الاقتصادية للأقاليم.

٦٠ - السيد نونييز موسكويرا (كوبا): قال إن وفده صوت ضد اقتراح المملكة المتحدة لإقتناعه بأنه لا يخدم صالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهو واثق أن نتيجة التصويت سوف تختلف عندما يكون على الجمعية العامة أن تؤكد توصياتها في الجلسة العامة.

٦١ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفده صوت ضد اقتراح فض المناقشة لأن الاقتراح لم يحظ بتوافق آراء أعضاء اللجنة الخاصة. ويؤمن وفده بأن الاقتراح خطير العواقب على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أن القرار يعتبر إشارة سلبية في نظر هذه الشعوب التي تتطلع إلى اللجنة في الدفاع عن حقوقها. وأبدى استعداده بوصفه رئيساً للجنة الخاصة أن يشترك في الحوار، فقد اتضح أن المفاوضات قد تأتي بنتائج طالما لم يكن هناك مجال لمسألة تقويض مصالح هذه الشعوب.

٦٢ - الرئيس: قال إن اللجنة قد انتهت بذلك من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠